رئاسة الوزراء
وزارة الخارجية

2010-09-09

وحدة شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إستراتيجية التعاون التنموي مع منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

خلاصة
إن هذه الإستراتيجية هي التي تقود تعاون السويد التنموي مع منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) خلال الفترة الواقعة ما بين 9 أيلول (سبتمبر) 2010 و 31 كانون أول (ديسمبر) 2015. تقوم هذه الإستراتيجية على أسس سياسة الحكومة لأطر التعاون التنموي الدولي وسياسة التطوير العالمي وإعلان باريس ومدونة السلوك الصادرة عن الاتحاد الأوروبي حول توزيع الأعمال والتكامل.

إن الهدف الشامل لأعمال التنمية السويدية مع منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو تعزيز الديمقراطية واحترام أكبر لحقوق الإنسان والتنمية المستدامة التي تحسن فرص السلام والاستقرار والحرية في المنطقة.

تركز أطر التعاون على ثلاثة قطاعات
أ – الحكم الديمقراطي للمجتمع وحقوق الإنسان
ب – الاستخدام المستدام للموارد المائية العابرة الحدود
ج – التكامل والتوحيد الإقليمي الاقتصادي

1 – الأهداف الشاملة والأولويات، أهداف وأولويات لفعالية الدعم وقضايا الحوار الشاملة.

1 – 1 الأهداف الشاملة والأولويات

يجب للتعاون التنموي السويدي مع منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفق أهداف السياسة السويدية للتطوير العالمي، أن يساهم في الوصول إلى تطور عالمي عادل ومستدام وأن يساعد، وفق أهداف التعاون التنموي السويدي، على خلق الظروف التي تسهل للفقراء تحسين أوضاعهم الحياتية.
يجب أن يتركز التعاون التنموي السويدي مع منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الفقر الذي يعني بمعناه الشامل انتهاكا لحقوق الإنسان.

إن الهدف الشامل للعمل التنموي السويدي مع منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو تعزيز الديمقراطية والمزيد من حقوق الإنسان والتنمية المستدامة التي تحسن فرص السلام والثبات والحرية في الإقليم.

يجب أن يشمل التعاون التنموي السويدي في الإقليم إجراءات إقليمية وشبه إقليمية. يجب أن ينحصر تحديد التعاون على الدول التي تعرفها لجنة الدعم DAC المتفرعة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD كدول نامية. يجب تجنب ما يسمى مشاريع من قبل دول متعددة.

يسري مفعول هذه الإستراتيجية حتى 31 كانون أول (ديسمبر) 2015 وسيتم عمل مراجعة في منتصف الفترة ولكن يجب أن يكون تخطيط الإجراءات ضمن التعاون التنموي وفق منظور زمني بعيد الأمد.

1 – 2 الأهداف والأولويات لفعالية الدعم

يجب أن يتم تنفيذ إجراءات التعاون التنموي في الإقليم بالتوافق مع قواعد إعلان باريس وأجندة "أكرا" للإجراءات المتعلقة بفعاليات الدعم. إن الأهداف المحددة لزيادة فعالية الدعم في هذه الإستراتيجية هي:

أ – تحسين التعاون مع الجهات المانحة الأخرى

ب – إجراءات مبرمجة لسبعين بالمائة من الاستثمارات الوسيطة في نهاية فترة الإستراتيجية

1 – 3 مسائل الحوار العامة

لكي يصبح بالإمكان جعل الإستراتيجية تساهم على حفز نمو الديمقراطية والتوجيه الجيد للمجتمع واحتراما أكبر لحقوق الإنسان والتنمية المستدامة؛ فإن الأمر يتطلب نظرة طويلة الأمد وثقة متبادلة بين شريكي التعاون أي الجهتين السويدية والإقليمية. يجب العمل على متابعة الحوار المستمر.

إن المسائل العامة للحوار تتضمن التوجيه الديمقراطي للمجتمع وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة وإمكانيات التنمية الكامنة في الهجرة. يتم ربط الحوار بالقطاعات/ الإجراءات التي تمولها السويد.

يجب أن يوجه الحوار المتعلق بالاتجاه الديمقراطي للمجتمع على أساس الأولويات المذكورة في سياسة التنمية الديمقراطي وحقوق الإنسان ضمن العمل التنموي. كما يجب التركيز على الحول دون وقوع الفساد ومكافحته كشرط من شروط التنمية الديمقراطي والاقتصادي الإيجابي.

يجب التركيز ضمن الحوار المتعلق بحقوق الإنسان على أهمية تمتع المرأة بحقوق الإنسان، كما يجب أن يضع الحوار أيضا مسألة كيفية تعزيز حقوق الأطفال في مقام متقدم.

يجب أن يؤكد الحوار المتعلق بحرية التعبير عن الرأي على أن هذا الحق يشمل أيضا وسائل الإعلام وأشكال التواصل الحديثتين.

يجب أن يتم ضمن الحوار المتعلق بالتنمية الثابت إبراز أهمية الإدارة الفعالة للموارد المائية وزيادة التعاون الإقليمي حول المياه.

يجب أن تقوم السويد ضمن جميع أشكال الحوار بتقديم طرق التصرف والأولويات ضمن مجال الهجرة والتنمية.

كما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار النشاط الذي يركز على الحوار والذي يتم بصورة خاصة في المعهد السويدي في الإسكندرية، كما يجب السعي للتعاون مع مؤسسة أنا ليند للحوار بين الثقافات.

2 - قطاعات التعاون

2 – 1 القطاع 1: التوجيه الديمقراطي للمجتمع وحقوق الإنسان

2 – 1 – 1 أهداف القطاع
زيادة احترام حقوق الإنسان وبصورة خاصة حرية التعبير عن الرأي وحقوق المرأة.

2 – 1 – 2 التوجه
يجب أن يتم بصورة أولية توجيه الدعم السويدي لدعم مجموعات المجتمع المدني التي تعمل من أجل حفز الديمقراطية وحقوق الإنسان عن طريق التأثير على الرأي وتكوين الرأي وبناء أحزاب سياسية ذات قاعدة شعبية ومراقبة الالتزامات الحكومية.. الخ. كما يجب توفير مساحة كافية لإجراءات تهدف إلى دعم وسائل الإعلام المستقلة والصحافة المستقلة.

كما يمكن أن يؤخذ بعين الاعتبار تقديم الدعم لتطوير الأطر القانونية والمؤسساتية وأيضا تقديم الدعم للمبادرات والإصلاحات التي تهدف إلى زيادة المسائلة والشفافية واحترام حقوق الإنسان ضمن الإدارة العامة.

يمكن وضع هذه الإجراءات على أساس تبادل الخبرات ويجب أن تساهم في التوصل إلى آثار النشر والعرض بين مختلف الدول في المنطقة.

يجب أن يتميز الدعم أيضا بمرونة كافية للتكيف مع التغيرات السياسية ومخاطر النزاعات.

2 – 1 – 3 التعاون مع الجهات المانحة الأخرى
تسود المبادرات الوطنية ضمن هذا القطاع. لا نجد على المستوى الإقليمي سوى عدد قليل من الجهات الناشطة، على سبيل المثال الاتحاد الأوروبي و برنامج مينا المتفرع عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وبعض المؤسسات المتفرعة عن منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المستقلة دوليا. يجب أن يتم التنسيق مع هذه الجهات حيث يعتبر ذلك مناسبا.

2 – 2 القطاع 2: الاستعمال المعقول لموارد الإقليم المائية

2 – 2 – 1 أهداف القطاع
زيادة الاستخدام المستدام لموارد الإقليم المائية بحيث يؤخذ بعين الاعتبار وبصورة واضحة تأثير التغيرات البيئية.
2 – 2 – 2 التوجه
سيتم التوصل إلى الهدف المنشود من خلال دعم التعاون عبر الحدود حول الموارد المائية المشتركة والاستعمال المتكامل الموارد المائية.

يجب أن يتم تحديد الدعم السويدي للتعاون عبر الحدود بصورة أساسية ليشمل بصورة أولية الإقليمين الثنائيين والمناطق المحيطة بنهر الأردن ودجلة والفرات، حيث يتوقع أنه بوسع السويد أن تلعب دورا خاصا. يتم توجيه تركيز التعاون حسب الظروف الخاصة لكل منطقة من مناطق الأنهار انطلاقا من منظور النزاعات القائمة. يجب أن تسود اعتبارات حماية البيئة مجالات العمل مع التركيز على مشاركة الأفراد والمجموعات المهددين وحسب احتياجاتهم ومع مراعاة حقوقهم.

بالنسبة للدعم الذي يقدم لإجراءات تهدف إلى بناء الكفاءات ضمن الاستعمال التكاملي للموارد المائية بحيث يشمل ذلك الإقليم بكامله فيجب الاستمرار في تنفيذ ذلك عن طريق تقديم الدعم لتوسيع قدرات المنظمات والشبكات الإقليمية، على سبيل المثال البرنامج الدولي التعليمي ITP. يخلق هذا البرنامج موقع لقاء للحوار الوطني والإقليمي ويوفر للجهات السويدية المهتمة بالأمر إمكانية ربط عرى التواصل في الإقليم.

2 – 2 – 3 التعاون مع الجهات المانحة الأخرى
إن الاتحاد الأوروبي هو أكبر المانحين الإقليميين على صعيد الإقليم عن طريق مبادرة الاتحاد الأوروبي للمياه وأدوات حسن الجوار والمشاركة الأوروبية ENPI ومن المتوقع أن يصبح أحد أكبر الجهات المانحة ضمن اتحاد حوض البحر الأبيض المتوسط UfM. كما أن البنك الدولي وبعض مؤسسات منظمة الأمم المتحدة ناشطة أيضا في الإقليم. نجد بين الجهات المانحة إقليميا والناشطة ضمن قطاع المياه بصورة أولية سويسرا، الولايات المتحدة الأمريكية، هولندة وكندا.

كما يتوقع التنسيق بين الجهات المانحة في المستقبل القريب وأن يتم ذلك بصورة خاصة على مستوى المشاريع في ضوء عدم وجود أطر إقليمية. بناء على خطوات تطور هيكلية التنسيق الإقليمية فيجب أن تشارك السويد بصورة فعالة فيها.

2 – 3 القطاع 3: التوحيد التكاملي الإقليمي والاقتصادي

2 – 3 – 1 أهداف القطاع
زيادة التجارة الإقليمية وتطوير أسواق الإقليم.

2 – 3 2 التوجه
يجب أن يحفز الدعم السويدي التطوير الاقتصادي والنمو عن طريق تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي. من المتوقع أن يساهم ذلك في خلق فرص عمل متزايدة مما يعود بالنفع على الناس الذين يعيشون في فقر.

للتوصل إلى الهدف فيجب أن يصرف الدعم لتطوير أطر هيكلية متناغمة وقواعد تنظيمية ضمن المنطقة التجارية وبالتركيز بصورة خاصة على التوافق مع المعايير الدولية، بما في ذلك مجال التغير المناخي، والموافقة المتبادلة على المنتجات، ومسائل المنافسة، وحماية المستهلكين إلى جانب تجارة المواد الغذائية. يجب أن يتم التركيز على تطوير الكفاءات، كما يجب الاستمرار في استخدام البرنامج التعليمي الدولي ITP لتوسيع الكفاءات والقدرات وأيضا التركيز على الشبكات الإقليمية لكي تتطور إلى برنامج إقليمي.

ستقوم سيدا بالتشاور مع الجهات الناشطة الأخرى والمؤسسات التجارية عند تقدير الحاجة لذلك.

2 – 3 – 3 التعاون مع الجهات المانحة الأخرى
قام الاتحاد الأوروبي والسويد خلال السنوات الأخيرة ببناء أطر تعاون في الإقليم ضمن مجال السياسات التجارية، إن تعاون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD مع إقليم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمن مجال الاستثمار تم تمويله بصورة مشاركة من قبل السويد ويتم التعاون أيضا مع منظمة الأمم المتحدة. يجب الاستمرار في دفع أطر تعاون مثيلة.

3 – المبلغ
يصل المبلغ خلال فترة الإستراتيجية إلى حوالي 650 مليون كرونة. يجب أن يكون المبلغ السنوي 130 مليون كرونة لعام 2011 و 130 مليون كرونة لعام 2012 و 130 مليون كرونة لعام 2013. إن مستوى المبلغ الإجمالي يعادل تقريبا نفس المستوى الذي كان سائدا خلال فترة الإستراتيجية السابقة.

4 – تقييم المخاطر وإدارتها

4 – 1 الفساد
إن الفساد منتشر في إقليم منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويعيق الحكم الصالح من قبل المجتمع والتنمية الديمقراطي. بناء عليه فيجب أن تسود الإجراءات السويدية مفاهيم مكافحة الفساد. إن من الضروري على المستوى المتوسط خلق أنظمة فعالة للمتابعة والمسائلة وأن يجري التدقيق بصورة مستمرة.

4 – 2 المخاطر السياسية
يتميز الإقليم بمخاطر نشوب النزاعات ووقوع تغيرات سياسية سريعة. يجب أن يتم التعامل بهذه الأمور بدرجة عالية من المرونة في الإجراءات.

ضمن مجال حقوق الإنسان؛ يمكن أن تجابه المخاطر أولئك الناشطين الذين يطالبون بعمل إصلاحات بأشكال مختلفة. لا يمكن إزالة مثل هذه المخاطر بصورة تامة ولكن يمكن التعامل معها عن طريق المعرفة وفهم الديناميكية السياسية والدينية التي تسود الإقليم، ومن المتوقع أن يتم التنسيق بصورة وثيقة مع الممثليات السويدية في الخارج.

4 – 3 القدرات الضعيفة لدى الناشطين على الصعيد الإقليمي
إن الناشطين على الصعيد الإقليمي قليلين وتنقصهم القدرات في أغلب الأحيان. يتم تنظيم المجتمع المدني بصورة أولية عن طريق الشبكات والتجمعات المشابهة لذلك التي تكون في أغلب الأحيان ذات طابع مؤقت وتنقصها الخبرات فيما يتعلق بالتعاون مع الجهات المانحة. يستثنى من ذلك المنظمات ذات الطابع الديني *(Faith Based Organizations)*. يمكن التعامل بالمخاطر التي تعنيها نقاط الضعف عن طريق تأسيس فعاليات تنسيق وتقديم إجراءات معززة للقدرات يتم تكملتها عن طريق متابعة دقيقة.

5 – الاتساق
تتأثر العلاقات مع دول إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن طريق التصرفات ضمن عدد من المجالات السياسية. للسويد منذ أمد بعيد علاقات دبلوماسية مع جميع الدول في الإقليم ولها ممثليات

دبلوماسية في عدد كبير منها، كما تشارك السويد وشاركت منذ زمن بعيد بصورة كبيرة في عدد كبير من المحاولات للعثور على حلول للنزاعات القائمة في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إضافة إلى للالتزام السياسي فقد ساهمت السويد في عدد من العمليات العسكرية لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الإقليم. تقدم أيضا السويد الدعم الإنساني، مثلا عن طريق المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR وصندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA.

على صعيد مجال السياسة الخارجية والسياسة الأمنية تساهم السويد بصورة واسعة ضمن إطار الاتحاد الأوروبي. إن علاقات الاتحاد الأوروبي مع الدول الأطراف في حوض البحر الأبيض المتوسط تتشكل ضمن نطاق إطار سياسة حسن الجوار الأوروبية ENP وأيضا ضمن اتحاد حوض البحر الأبيض المتوسط UfM. كما عقد الاتحاد الأوروبي اتفاقيات ثنائية للتجارة والتعاون مع عدد كبير من الدول في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. إن أطر هذا التعاون ذات شمولية واسعة وتشمل على سبيل المثال المسائل السياسية، الديمقراطية وحقوق الإنسان والاقتصاد والتجارة والمسائل الاجتماعية والثقافية. في المجال الاقتصادي يكون الهدف الرئيس هو خلق منطقة للتجارة الحرة حول حوض البحر الأبيض المتوسط، وضمن مجال التعاون الاجتماعي والسياسي فقد أسست مؤسسة أنا ليند للحوار بين الثقافات. إلى جانب الأمم المتحدة فإن عملية يو أف ام UfM هي المنبر الوحيد الذي تشارك فيه إسرائيل والدول العربية المجاورة لها على مستوى الوزراء.

للقطاع التجاري والصناعي السويدي تمثيل واسع في إقليم منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وللسويد سمعة جيدة في عدد كبير من الدول. وبالرغم من أن التبادل التجاري محدود نوعا ما فإن هناك ديناميكية كبيرة وإمكانيات واسعة لتعزيز التبادل التجاري ولزيادة حجم الاستثمارات. إن أكبر علاقة تجارية للسويد في الإقليم هي مع المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية وإيران ودولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي التي تعتبر بفضل مواردها الإستراتيجية من النفط والغاز الأكبر قدرة على التوسع والنمو. يتم اتخاذ إجراءات مستمرة بالتعاون مع وزارة الخارجية ومجلس التصدير السويدي ووكالة الاستثمار في السويد وعدد آخر من الجهات الناشطة.

يعود أصل عدد كبير من المواطنين السويديين إلى هذا الإقليم وهذا يخلق إمكانيات واسعة لإنشاء علاقات خاصة ما بين السويد ودول إقليم منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يمكن أن يساهم هؤلاء المواطنين في التوصل إلى التنمية ويجب أن يؤخذ هذا المورد بعين الاعتبار (راجع مشروع وزارة الخارجية المسمى كوسموبوليت).

يُمارس التبادل الثقافي والمبادرات الثقافية الهادفة إلى دعم الحوار بين الثقافات وبين الأديان مثلا عن طريق تحالف الحضارات والمعهد السويدي في الإسكندرية ومؤسسة أنا ليند. كما إن هناك عددا كبيرا من الفنانين السويديين والمؤلفين والمخرجين السينمائيين ناشطين في الإقليم كما هو الحال أيضا بالنسبة للمتاحف السويدية التي يحصل بعضها على الدعم من المعهد السويدي.

ضمن مجال السلام والأمن تنشط مثلا أكاديمية فولكي برنادوت والمعهد السويدي لأبحاث السلام SIPRI وجامعة أوبسالا. كما تحتل السويد مركزا طليعيا وتعتبر قاعدة واسعة للموارد ضمن مجالات رعاية الموارد المائية والتنمية الاجتماعي العام وذلك عن طريق المعهد السويدي الدولي للمياه SIWI وبيت الماء السويدي Swedish Water House.

6 – الاعتبارات المتعلقة بتوجهات الإستراتيجية

6 – 1 التنمية ضمن إقليم منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يشمل إقليم منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 18 دولة والمناطق الفلسطينية المحتلة والصحراء الغربية ويبلغ تعداد سكانه حوالي 355 مليون نسمة. يبلغ متوسط العمر 70 سنة. تسود الإقليم نزاعات معقدة سياسية جغرافية وبيئية وسياسية واقتصادية واجتماعية بين هذه الدول وفي داخلها. وبالرغم من بعض خطوات التقدم الاقتصادية والاجتماعية فقد طغى على العقود الفائتة طابع الركود الاقتصادي ويجابه الإقليم تحديات جسيمة.

إن النزاعات التي تسود إقليم منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخاصة النزاع طويل الأمد بين الإسرائيليين والفلسطينيين والتطورات الذي حصلت خلال السنوات الأخيرة في العراق، تشكل عائقا خطيرا يهدد التنمية ويؤثر على ظروف السلام والأمن في الإقليم بكامله. إن التوترات السياسية المرتبطة ببرنامج إيران النووي وتصرفاتها في الإقليم تعزز هذه الصورة. لقد أثرت النزاعات على موقف هذه الدول تجاه العالم الغربي وساهمت على خلق أرض خصبة للتعصب الديني والكثير من أشكال التطرف، وساهمت في استمرارية نظم حكم استبدادية.

لا يزال تصدير النفط والغاز يشكل أساس أجزاء كبيرة من اقتصاديات الدول. إن محاولات استعادة العافية الاقتصادية بعد الأزمة الاقتصادية التي أصابت الإقليم بشكل محدود لا زالت مستمرة. لكن الفساد والبيروقراطية والعمليات الإدارية التي تفتقر إلى الشفافية تعتبر عائقا أمام الاقتصاديات الإقليمية. إن عدم وجود تعاون وتكامل إقليمي اقتصادي، في عدد كبير من الأماكن، وجود قطاعات خاصة غير متطورة، هي من الأمور التي تؤثر أيضا على التنمية الاقتصادية.

للفقر في الإقليم وجوه متعددة. يتم تصنيف عدد كبير من دول الإقليم على أساس أنها دول متوسطة الدخل ولكن هناك فروق اقتصادية واجتماعية كبيرة بين وداخل دول الإقليم. إن سياسة التوزيع التي أدت في السابق إلى تحسين أوضاع الفقراء فشلت في العقد الفائت وتزايدت الفروق الطبقية بين الفقراء والأغنياء. كما أن الفقر الذي يسود في هذه الدول يشكل انتهاكا للحقوق ناهيك عن ما يعنيه غياب السلام والأمن فيها.

للوضع الديموغرافية في الإقليم أهمية كبيرة بالنسبة للتنمية. نجد في عدد كبير من هذه الدول أن سكانها صغار في السن، حيث أن أعمار ما يزيد عن ثلث عدد السكان تقل عن 15 سنة وأعمار أكثر من نصفهم تقل عن 25 سنة. في نفس الوقت الذي يجب أن تكون فيه الأجيال صغيرة العمر قدرات ايجابية إلا أن نسبة البطالة بين الشباب هي الأعلى في العالم.

يلعب الدين دورا مهما. إن الدين الإسلامي والقيم والعادات الثقافية تلعب جميعا دورا حاسما في كل من القوانين والأمور الاجتماعية المعتادة، مما يؤثر مثلا على تفسير بعض المفاهيم مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والأهم من ذلك دور المرأة في المجتمع. تلعب الطوائف والمنظمات الدينية في أغلب الأحيان أدوارا مهمة في الدول الإسلامية وخاصة فيما يتعلق بالعمل الاجتماعي وإجراءات الأعمال الخيرية. من بين المفاهيم المنتشرة في الإقليم هناك أن أوروبا وبقية دول ما يسمى العالم الغربي تحمل نظرة تحقير ولها موقف عنصري تجاه الإسلام والعالم الإسلامي.

يتميز إقليم منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستمرار سيطرة أنظمة الحكم الاستبدادية والشمولية. إن الافتقار إلى الديمقراطية واحترام الحقوق الأساسية للإنسان تفسر في أغلب الأحيان

على أساس أنه من الأسباب الرئيسية للتخلف في الإقليم. يذكر في هذا السياق في أغلب الأحيان وضع النساء الضعيف في جميع المجالات الاجتماعية. إن النساء في الإقليم مجردات من عدد كبير من حقوقهن الأساسية بصورة رسمية وواقعية.

في عدد كبير من الدول هناك نقص في حماية الحقوق الوطنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. في أغلب الأحيان يكون النظام القانوني ضعيفا ويشكل جزءا من هيكلية السيطرة. ليس من النادر أن نجد أن الجهاز الإداري متضخم بصورة مفرطة وفاسد. كما أن حقوق الأقليات مقيدة في أغلب الأحيان. كما أن المشاركة الشعبية في السياسة منخفضة للغاية يسري ذلك أيضا على الشباب والنساء. إن المجتمع المدني، فيما عدا عدد كبير من المنظمات الدينية، ضعيف بصورة عامة لأنه مقيد بشكل كبير من قبل القوانين الحكومية والمراقبة أو النماذج الثقافية.

نجد في أغلب الأحيان أن وسائل الإعلام مسيطر عليها من قبل السلطات. ومن المعتاد أن نجد السيطرة عليها عن طريق الرقابة والضغوط المادية القوية. ليس من غير المعتاد أن نجد أن الصحفيين والناشطين الثقافيين والإعلاميين يتعرضون لأشكال مختلفة من الملاحقة، مما يؤدي مثلا إلى أن يفرضوا رقابة ذاتية قوية على أنفسهم. كما أن تكنولوجيا المعلومات الحديثة قد أدت إلى زيادة كبيرة في استخدام شبكة الإنترنت والهواتف الجوالة. أعطت وسائل الإعلام الموجودة على شبكة الإنترنت والقنوات الفضائية إمكانيات جديدة لتبادل المعلومات. تحاول الأنظمة الحاكمة من جهتها السيطرة على أجزاء منها.

يسكن في الإقليم خُمس سكان العالم ولكن لا يتوفر الماء النقي إلا لواحد بالمائة فقط. ينتشر هؤلاء في أغلب الأحيان في عدد كبير من الدول. إن نقص المياه فيما يتعلق بكل من الكميات والنوعية هو واحد من أكبر العوائق التي تحول دون التنمية في الإقليم. إن التغيرات البيئية والنمو الكبير في عدد السكان يجعلان التموين بالمياه من أكبر التحديات التي تواجه الإقليم في السنوات القادمة. يتم في الوقت الحاضر استغلال مفرط لمياه الإقليم الجوفية. إضافة إلى ذلك فإن إقليم منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يقع على ساحل طويل مهدد بسبب ارتفاع منسوب المياه الشيء الذي سيؤدي إلى عواقب كبيرة فيما يتعلق بالأمن الإنساني في الإقليم.

يتم في الوقت الحاضر استغلالا مفرطا لمياه الإقليم الجوفية. إضافة إلى ذلك فإن إقليم منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يقع على ساحل طويل مهدد بسبب ارتفاع منسوب المياه وهذا سيؤدي إلى عواقب وخيمة فيما يتعلق بالأمن الإنساني في الإقليم.

إن الوضع ضمن قطاع التعليم متناقض. ينهي حوالي 90% من السكان الدراسة الابتدائية. لقد تحسن مستوى تعليم الفتيات والنساء ولكن لا تزال التقديرات تشير إلى أن أكثر من نصف النساء العربيات أميات. في الوقت نفسه نجد أن أغلب من يلتحقون بالدراسات الجامعية هم من النساء. من بين المشكلات الكبيرة هناك كون الدراسات المتوفرة ذات نوعية منخفضة في أغلب الأحيان.

يسود في عدد كبير من دول الإقليم ضغط شديد على الهجرة لخارجها، ويزيد من حدة ذلك حقيقة أن الإقليم يعتبر منطقة عبور للهجرة من مناطق أفريقيا الصحراوية وآسيا. يغلب على دول المنطقة أيضا طابع الهجرة الإقليمية، ويجابه العمال المهاجرون مخاطر المعاناة من القوانين العنصرية وفقدان الحقوق. كما أن أوضاع اللجوء طويلة الأمد ويسودها عدم التمتع بجنسية، مثلا بالنسبة للجيل الثاني من المهاجرين، وهذه الأمور تؤدي إلى انعدام الحقوق مما يشكل عائقا أمام التنمية.

6 – 2 مبادرات التنمية الإقليمية

التعاون الإقليمي ضعيف ويفتقر إلى وجود مؤسسات إقليمية فعالة. قامت الجامعة العربية على أي حال خلال السنوات الأخيرة باتخاذ مبادرة لطرح مسائل التنمية على مستوى اجتماعات القمة وكنتيجة لذلك فقد نشر في عام 2009 تقرير بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP تحت عنوان "التحديات التي تجابه التنمية في العالم العربي" ذُكرت فيه ست من التحديات الإقليمية التي تجابه التطور: تحسين الحكم، التعليم والمؤسسات التعليمية، زيادة فرص العمل، المساواة الاقتصادية، تنويع أشكال الاقتصاد، والتوصل إلى زيادة كبيرة في الفعالية في الإنتاج الزراعي، خاصة في ضوء تدني الموارد المائية المتوفرة.

نشرت خلال الفترة الواقعة ما بين 2002 – 2009 أربعة تقارير مما يسمى " تحديات التنمية في الدول العربية " تم تمويلها وإصدارها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصياغتها من قبل خبراء من الإقليم وبذلك فلها درجة عالية من المصداقية. تشكل هذه التقارير مراجع مهمة عند تقييم العوائق التي تواجه التنمية في الإقليم وتشير التقارير بصورة عامة إلى ثلاثة مجالات ذات أهمية خاصة:

- قلة الحقوق المدنية وانعدام الديمقراطية،
- انعدام حقوق المرأة وعدم المساواة، وأيضا
- عدم كفاية الأنظمة التعليمية وعدم كفاية مواردها.

في تقرير عام 2009 عن الحقوق البشرية تم التأكيد على التأثير السلبي للنزاعات والحاجة إلى التعاون الإقليمي لمجابهة التحديات التي تواجه الإقليم.

تشير التوجهات إلى وجود اهتمام بالإصلاحات في الإقليم بالرغم من أن تنفيذ هذه الإصلاحات كان محدودا حتى الآن. من المهم أن يتم دعم مبادرات الإصلاح.

6 – 3 استنتاجات بشأن الجهود التي تمت حتى الآن

تم عمل تقييم للنتائج حول التعاون الإقليمي التنموي الذي جرى حتى الآن مع إقليم منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يشير هذا التقييم إلى أنه قد تم التوصل إلى الأهداف الإستراتيجية الموضوعة وهي حفز الديمقراطية والحكم الجيد للمجتمع والحقوق الإنسانية والاستخدام المستدام للموارد المائية والتنمية والنمو الاقتصادي الإقليمي كما أن الإجراءات التي نفذت كانت مناسبة للأغراض المنشودة. كما تم التوصل إلى تقييم يشير إلى أن مجالات التعاون التي أعطيت الأولوية في الإستراتيجية كانت مناسبة مقارنة بالاحتياجات في الإقليم ومقارنة مع مزايا الكفاءة السويدية النسبية. اعتبر أيضا أن الدعم المقدم للإقليم قد ساهم في زيادة التبادل ما بين الإقليم والسويد.

يشير التقييم إلى وجود بعض الصعوبات خلال تنفيذ الإستراتيجية. كما أن عدد مجالات التعاون تعتبر كثيرة بحيث يصعب تنفيذها جميعا في هذا الإقليم الضخم إلى جانب أن صياغة الأهداف المذكورة في الإستراتيجية كانت ضعيفة. كما أن العمل في الدول التي يجب التركيز عليها كان أقل من الهدف المنشود. إضافة إلى ما سبق فقد جابه التعاون التنموي في الإقليم صعوبات بسبب ضعف الهيكلية الإقليمية.

يظهر تقييم النتائج أن السويد تعتبر في إقليم منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أساس كونها طرف حيادي يتمتع برأسمال كبير من الثقة. حسب آخر دراسة أجراها المعهد السويدي عن

منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فإن المعرفة بالسويد ضعيفة نوعا ما في الإقليم. تم الترحيب بالإجراءات السويدية التي تمت. تمكنت السويد ضمن دورها كطرف محايد أن تعمل كبان للجسور وساهمت في حفز التعاون الإقليمي والشبكات الإقليمية. يسري هذا بصورة خاصة على الديمقراطية وحقوق الإنسان حيث تتمتع السويد بإمكانيات لحفز التعاون عبر الحدود. تعتبر السويد أنها دولة يتوفر لديها خبراء من ذوي الكفاءة والخبرة المناسبة.

6 – 4 مجالات التعاون للتعاون التنموي

إن التحديات التي تجابه التنمية في إقليم منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضخمة للغاية. إن زيادة التعاون الإقليمي هي من الشروط المهمة التي تساهم في التنمية. بالرغم من كون الموارد محدودة فإن السويد تقيّم على أساس أن بمقدورها بذل جهود مهمة عن طريق التركيز على المجالات التي للسويد ميزات مقارنة نسبية لكفاءتها فيها وحيث يوجد في الإقليم اهتمام للحصول على الخبرة والمعرفة السويدية في هذه المجالات. يجب أن يتم تكملة الإجراءات قدر الإمكان عن طريق جهات إقليمية أخرى مانحة. إن التنسيق مع الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي يعتبر أمرا طبيعيا ومرغوبا، والحال نفسه مع الجهات الأخرى الناشطة كهيئة الأمم المتحدة وبنوك التنمية التي تعمل على صعيد دول متعددة. لأسباب تتعلق بالقدرات المتوفرة فيجب أن يتم التعاون عن طريق أطر تقنية راسخة.

إن التعاون السويدي التنموي السويدي مع منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتركز على ثلاثة قطاعات لدعم الهدف الشامل.

1 – التوجيه الديمقراطي للمجتمع وحقوق الإنسان
2 – الاستخدام المستدام للموارد المائية العابرة للحدود
3 – التكامل الاقتصادي الإقليمي

يجب أن ينظر إلى هذه القطاعات على أساس أنها تعزز بعضها بعضا. عند التنفيذ يمكن الربط ما بين هذه القطاعات.

كما يجب عمل إنهاء تدريجي للدعم القائم الذي لا يدخل في هذه الإستراتيجية. ضمن جميع أشكال الدعم فيجب أن يكون للدعم دليل وأن تتم مقارنته مع مزايا الكفاءة السويدية النسبية. يجب عمل مصفوفة للنتائج يتم تبليغها إلى وزارة الخارجية.

6 – 4 – 1 التوجيه الديمقراطي للمجتمع وحقوق الإنسان

بالرغم من أنه أن التغلغل الديمقراطي قد يبدو لا يزال بعيد المنال في معظم دول الإقليم فإن هناك مجموعات وأفراد يعملون بصورة فعالة للتوصل إلى تغيرات ديمقراطية ومن أجل حقوق المجموعات المستضعفة. في عدد كبير من الحالات أدى النقد الداخلي والخارجي إلى القيام ببعض الإصلاحات الحذرة، وخاصة فيما يتعلق بالحقوق المدنية للمرأة. ولكن لم يتمكن أغلبية هؤلاء الناشطين من الوصول إلى مواقع سياسية راسخة يمكن أن ينطلقوا منها للتأثير على التنمية السياسية ودفعها باتجاه ديمقراطي.

تعاني دول الإقليم من مشكلات سياسية وصعوبات متشابهة. في أغلب الأحيان ينجم عن الأحداث السياسية الوطنية تأثيرات إقليمية ونوع من التقدم في بلد يمكن استعماله للتأثير ايجابي على بلد

آخر. إن المناضلين من أجل الديمقراطية والحقوق الإنسانية يشكلون ويدخلون في أغلب الأحيان في شبكات إقليمية تعمل عن طريق الدعم المتبادل وتبادل الخبرات والدراسات/ الاقتراحات المشتركة.

من هذا المنظور يبرز حق الإعراب عن الرأي كحق له أهمية كبيرة بالنسبة للتطور السياسي بصورة شاملة. كما أن حق الإعراب عن الرأي هو أيضا أحد الشروط المطلوبة لعدد كبير من الحقوق الإنسانية الأخرى، مثل حرية الطباعة وحرية تشكيل الاتحادات وحرية الأديان والحق في الحصول على التعليم.

أدت تكنولوجيا المعلومات الجديدة إلى زيادة سريعة في استخدام شبكة الإنترنت والهاتف الجوال مما ساهم في زيادة تدفق الاتصالات الإقليمية التي يعززها تشكيلة نامية من وسائل الإعلام الإقليمية. إن محتويات وأشكال مثل هذه الوسائل الإعلامية الجديدة يمكن أن تساهم في تعزيز وتوسيع النطاق العام الذي يعتبر من أهم شروط التنمية المستدامة نحو الديمقراطية.

تبدو الديناميكية الإقليمية واضحة أيضا فيما يتعلق بحقوق المرأة. إن للتمييز الذي تتعرض له النساء في دول الإقليم أشكال واضحة متشابهة، مثلا فإن ما يسري بالنسبة للحقوق العائلية وقوانين المواطنة والإصلاحات في بلد ما يمكن أن يؤدي إلى أثار على شكل مظاهرات في بلد آخر. هناك تواصل كبير بين الناشطين من أجل حقوق المرأة في الإقليم. قام صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA بربط عرى تعاون وثيق مع المنظمات الإسلامية ذات الطابع الديني.

تجري في معظم دول الإقليم إصلاحات للإدارات الحكومية بهدف زيادة فعاليتها بدلا من عمل تغيرات شاملة باتجاه ديمقراطي. يمكن أن تساهم هذه التغيرات في تعزيز الديمقراطية وخصوصا عن طريق زيادة درجة الشفافية في الأنشطة الحكومية.

6 – 4 – 2 الاستخدام المستدام للموارد المائية العابرة للحدود

تعتبر مسألة المياه مسألة إقليمية في المقام الأول. يتوزع حوالي 60 بالمائة من موارد إقليم منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المائية بين بلدين أو أكثر وهناك عدد كبير من الدول التي تحتاج إلى توريد المياه إليها من الدول المجاورة من أجل تطورها الاجتماعي والاقتصادي. إن التعاون حول الموارد المائية العابرة للحدود هو أمر حساس ويرتبط بالنزاعات القائمة في الإقليم. على المستوى الفني هناك مبادرات تعاون مختلفة يمكن أن تحفز على التقارب السياسي. بناء عليه فإن التعاون الإقليمي حول مسألة المياه يمكن أن يساهم في تحسين التموين بالمياه وعلى تطور سلمي في الإقليم.

إن نقص المياه والآثار السلبية الأخرى المرتبطة بالمناخ والبيئة تلحق الضرر بصورة أولية بالفقراء الذين ليس لديهم سوى إمكانيات بسيطة للعثور على حلول بديلة. إن توفر المياه النقية بكميات كافية وكذلك منح الفرصة للمستخدمين في المشاركة في القرارات التي تتعلق بالمياه تعتبر من الأمور المهمة من منظور الحقوق. تلعب المرأة دورا مركزيا فيما يتعلق باستعمال المياه على المستوى المحلي. إن المياه ذات النوعية المقبولة تعتبر من الشروط المهمة بالنسبة للنمو الاقتصادي ضمن عدد من القطاعات الأخرى.

إن قدرة الدول على الوصول إلى إدارة أكثر فعالية لموارد الإقليم المائية، عن طريق دمج استخدام موارد المياه كأداة لإجراءات متوافقة مع المناخ وتعاون عبر الحدود، هي عامل حاسم للتطور في المستقبل. إن زيادة التعاون الإقليمي يمكن أن تؤثر أيضا على العمل الوطني في مجال المياه

والعكس أيضا. إن الإدارة الوطنية الفعالة للموارد المائية وزيادة التعاون الإقليمي حول المياه يمكن أن تعزز بعضها البعض بصورة مشتركة.

6 – 4 – 3 التوحيد التكاملي الإقليمي الاقتصادي

تعتبر التجارة أداة قوية للنمو الاقتصادي ولتقليل الفقر وذلك عن طريق المساهمة في زيادة المنافسة وزيادة مزايا الحجم عن طريق إتاحة الدخول إلى أسواق أكبر، وتحسين توفر البضائع الاستهلاكية والمدخلة وأيضا زيادة فرص الحصول على التكنولوجيا الجديدة. يتم حفز أنشطة اقتصادية جديدة وفرص العمل. هناك عدة عوامل، خاصة بكل بلد وبكل وضع على حدة، تؤثر على كيف ستؤدي التجارة إلى تقليل الفقر. يتعلق الأمر مثلا بأي قطاعات تنشط فيها النساء والرجال، وما هي أصناف المنتجات والخدمات التي تتأثر، وهيكلية السيطرة السياسية والمؤسسات ومناخ الاستثمار والاقتصاد الكُلي وظروف توزيع الدخل السائدة ومستويات الفقر. إن التجارة الدولية الأكثر انفتاحا تساهم في زيادة درجة الإنتاج والنمو. يمكن أن يكون التكامل الإقليمي خطوة مهمة تجاه الاندماج في السوق العالمي. إن انفتاح سوق محدود مثل هذا يعطي المزايا الأساسية نفسها التي يوفرها السوق الأكثر انفتاحا تجاه السوق العالمي، على شكل أسواق أكبر ومزايا إطارية وتخصص كما إن زيادة المنافسة محليا يعود بالنفع على كل من الاستثمارات المحلية والأجنبية وبناء عليه يتم التوصل إلى التنمية ونقل التكنولوجيا. يمكن أن يحصل المرء على وضع انطلاق أفضل أمام التجارة الحرة المتنامية التي يجب أن تتبع ذلك من أجل مزيد من الاستفادة من العولمة.

يعمل الدمج الإقليمي التجاري كحافز على الحول دون وقوع النزاعات إذ أنه يساهم في الاعتماد المتبادل بين الأطراف التجارية. كما يمكن أن يؤدي التكامل الاقتصادي المتزايد إلى توحيد مختلف المصالح الوطنية للدول المختلفة في الإقليم.

يتميز إقليم منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بضعف التكامل الاقتصادي والتجارة بين الدول العربية. على أي حال فللتجارة الإقليمية قدرات كبيرة على التنمية وإرساء قواعد ليبرالية أصيلة ضمن ارتباطات التجارة الحرة بشكل يمكن أن يحفز توسيع التجارة في الإقليم. إن التعاون ضمن عملية أغادير ما بين المغرب وتونس ومصر والأردن هو أحد الأمثلة على كيف تحاول دول الإقليم تسريع التنمية باتجاه التجارة الحرة.

من المهم أن يشارك القطاع التجاري والصناعي في أعمال التنمية. إن ترسيخ القطاع التجاري والصناعي في أسواق التنمية يمكن أن يساعد النمو الاقتصادي ويقلل الفقر. للقطاع التجاري والصناعي أن يلعب دورا هاما في الحفز على تحمل الشركات مسؤوليتها تجاه المجتمع "Corporate Responsibility"، أي احترام حقوق الإنسان وشروط العمل وحماية البيئة ومكافحة الفساد ضمن إجراءات تهدف إلى تطوير القطاع الصناعي في الإقليم.